



دورة الشمول المالي والثقافة المالية: الاستراتيجية الوطنية والمناهج وتقييم الأثر



دورة الشمول المالي والثقافة المالية: الاستراتيجية الوطنية والمناهج وتقييم الأثر

مقدمة:

دورة الشمول المالي والثقافة المالية: الاستراتيجية الوطنية والمناهج وتقييم الأثر دورة تمتد أسبوع، موجهة إلى وحدات الشمول المالي في البنوك المركزية وفرق تطوير القطاع المالي وفرق الشمول في البنوك ووحدات المناهج التعليمية، وتنتهي بإعداد خطة وطنية للشمول والثقافة المالية لجهة افتراضية. فكثير من الجهود الوطنية تفتح حسابات تبقى خاملة، وتطلق حملات توعية لا يقاس أثرها، لأن التشخيص والتقييم موزعة على وحدات منفصلة. ويعمل المشاركون أصلاً في تنسيق أعمال الشمول أو التثقيف المالي للمستهلكين أو المناهج، ويتعلمون عبر دراسات حالة مبنية على بيانات المسوح والوصول. وتقدم كور كونسبت هذه الدورة.

أهداف الدورة:

- تشخيص فجوات الشمول المالي في أبعاد الوصول والاستخدام والجودة، وتقسيم الفئات غير المتعاملة مع البنوك وضعيفة التعامل معها حسب العوائق
- اختيار مؤشرات جانب الطلب وجانب العرض، ومنها مؤشر SDG 8.10 وبنود اختبارات الثقافة المالية، لتحديد خط أساس للقياس
- هيكلة استراتيجية وطنية للشمول المالي والتثقيف المالي ببركات واضحة ومجلس تنسيقي وحوكمة لمسارات العمل
- تصميم روافع لزيادة فتح الحسابات والادخار، من الحسابات الأساسية منخفضة الرسوم إلى تبني المدفوعات الرقمية وحوافز الادخار السلوكية
- إعداد مناهج للتثقيف المالي وحملات توعية لطلاب المدارس والشباب والنساء، مع ضوابط لحماية المستهلك
- بناء إطار للنتائج وتصميم لتقييم الأثر، وعرض خطة وطنية للشمول والثقافة المالية لجهة افتراضية

الفئة المستهدفة:

- وحدات الشمول المالي في البنوك المركزية المسؤولة عن مستهدفات الشمول الوطنية والتنسيق بين الجهات
- وحدات التثقيف المالي وسلوك السوق المسؤولة عن مبادرات الثقافة المالية والتوعية العامة
- فرق تطوير القطاع المالي المسؤولة عن مسارات عمل الاستراتيجية ومشروعات الشمول الممولة من المانحين
- فرق الشمول والمسؤولية الاجتماعية في البنوك المسؤولة عن الحسابات الأساسية ومبادرات الوصول إلى الفئات المستبعدة
- وحدات المناهج التعليمية المسؤولة عن دمج التثقيف المالي في المواد الدراسية وإعداد المعلمين
- وحدات المتابعة والتقييم المسؤولة عن بيانات المسوح والمؤشرات وتقارير التقدم

محاوَر الدورة:

اليوم 1: أسس الشمول المالي ومسببات الاستبعاد والتشخيص

- أبعاد الوصول والاستخدام والجودة في الشمول المالي
- رسم خريطة عوائق الاستبعاد في جانبي العرض والطلب
- تقسيم الفئات غير المتعاملة مع البنوك حسب مرحلة الحياة
- مفاهيم القدرة المالية من معرفة ومهارات وثقة
- تشخيص الوضع الراهن للشمول الوطني بتحليل الفجوات

اليوم 2: أطر القياس وبنية الاستراتيجية الوطنية

- مجموعة مؤشرات مسح الأسر لجانب الطلب على نمط Findex
- جمع بيانات مسح الوصول المالي من جانب العرض
- إعداد تقارير الحسابات والوصول وفق مؤشر SDG 8.10
- إطار PISA للثقافة المالية واختبارات المعرفة لدى البالغين
- ركائز الاستراتيجية الوطنية والمجلس التنسيقي وحوكمة مسارات العمل

اليوم 3: زيادة فتح الحسابات وروافع الادخار وتقديم التثقيف المالي

- تصميم الحساب الأساسي منخفض الرسوم وتبسيط إجراءات فتحه
- روافع تبني الحسابات الرقمية والمدفوعات عبر الهاتف المحمول
- حوافز الادخار السلوكية ومنتجات صناديق الطوارئ
- إطار كفايات التثقيف المالي للمدارس والشباب
- مراكز تدريب المعلمين وحقائب الموارد الصفية

اليوم 4: الفئات ذات الأولوية وحملات التوعية ومخاطر التنفيذ

- تحليل الفجوة بين الجنسين وتدخلات الشمول الموجهة للنساء
- تخطيط حملات التوعية العامة عبر وسائل الإعلام والدراما
- ضوابط حماية المستهلك وسلوك السوق للمستخدمين الجدد
- مؤشرات مخاطر الحسابات الخاملة والثقة المفرطة في المعرفة المالية
- تصاميم تقييم الأثر باستخدام المجموعات الضابطة وخطوط الأساس

اليوم 5: دراسة حالة لإعداد خطة وطنية للشمول والثقافة المالية

- إحاطة الحالة مع حزمة بيانات مسح الأسر والوصول
- اختيار الفئات ذات الأولوية وترتيب العوائق في الحالة
- مسودة منهج التثقيف المالي وجدول الحملات للحالة
- إطار نتائج الحالة بالمؤشرات وخطوط الأساس والمستهدفات
- استكمال الخطة الوطنية للشمول والثقافة المالية والدفاع عنها أمام لجنة

المهارات التي ستكتسبها:

- تشخيص فجوات الشمول
- تحليل مسح جانب الطلب
- تصميم ركائز الاستراتيجية
- تصميم روافع فتح الحسابات
- موازنة مناهج التثقيف المالي
- تخطيط حملات التوعية
- بناء إطار النتائج
- تصميم تقييم الأثر

لماذا تحضر هذه الدورة:

- تقديم خطة وطنية للشمول والثقافة المالية لجهة افتراضية إلى رئيس وحدة الشمول أو المجلس التنسيقي للاستراتيجية
- تحديد الفئات السكانية وروافع الحسابات وقنوات التثقيف الأحق بأولوية التمويل استنادا إلى أدلة المسوح
- تجنب حملات ومناهج ترفع الوعي دون أن تغير استخدام الحسابات أو الادخار أو درجات الثقافة المالية
- نقل مجموعة المؤشرات وخريطة المناهج ونماذج تخطيط الحملات إلى فرق الاستراتيجية والتعليم والتقييم

الخاتمة:

بعد العودة إلى العمل يسلم المشاركون رئيس وحدة الشمول أو المجلس التنسيقي للاستراتيجية أو إدارة المناهج خطة وطنية للشمول والثقافة المالية تحدد الفئات ذات الأولوية وروافع الحسابات والادخار ومحتوى التثقيف وقنوات الحملات وإطار النتائج. ويعتمد الرعاة على الخطة في إقرار التمويل وتعيين مسؤولي مسارات العمل، بينما يستخدم فريق التقييم مؤشرات وخطوط أساسها لمتابعة التقدم. وبعد أول جولة مسح تقارن الوحدة استخدام الحسابات والادخار ودرجات الثقافة المالية والفجوة بين الجنسين بالمستهدفات، ثم تعيد ترتيب الأولويات.

الأسئلة الشائعة:

ما الذي يحتاجه المشارك قبل دورة الشمول المالي والثقافة المالية؟

يحتاج المشارك إلى خبرة عملية في مستهدفات الشمول أو التدقيق المالي أو الوصول إلى الفئات المستبعدة أو تصميم المناهج، مع قدرة على قراءة جداول المسوح وتقارير المؤشرات. ويفيده إحضار بيانات مسح أو وصول مجهولة الهوية من جهته لتطبيق دراسات الحالة.

بم تختلف دورة الشمول المالي والثقافة المالية عن دورات الرفاه المالي للموظفين أو التمويل الأصغر؟

تعمل هذه الدورة على مستوى السكان: الاستراتيجية الوطنية والقياس وزيادة فتح الحسابات والتدقيق المدرسي والعام وتقييم الأثر. أما دورات رفاه الموظفين فتخاطب موظفي جهة عمل واحدة، ودورات التمويل الأصغر أو شبكات الوكلاء تعالج طريقة إقراض مؤسسة واحدة أو توزيع خدماتها.

لماذا تجمع استراتيجيات الشمول المالي بين الوصول إلى الحسابات والثقافة المالية؟

لأن الوصول وحده ينتج غالباً حسابات خاملة. فالثقافة المالية تبني المعرفة والمهارات والثقة التي تحول الحساب المفتوح إلى مدفوعات منتظمة وادخار واقتراض واع، لذلك تتابع الاستراتيجيات الاستخدام والقدرة المالية إلى جانب ملكية الحسابات.

ماذا يعود به المشارك من دورة الشمول المالي والثقافة المالية؟

يعود المشارك بخطة وطنية للشمول والثقافة المالية لجهة افتراضية، معها تشخيص للوضع الراهن ومجموعة مؤشرات ومخطط للمنهج والحملات وإطار للنتائج، قابلة للتكييف مع استراتيجية جهته أو مبادراتها.